

منتدى «إسكوا» حول الانتقال الديمقراطي يدعو إلى نظم تضمن المشاركة •

السبت، ٢٦ نوفمبر ٢٠١١



«بيروت - الحياة»

Related Nodes:

(سليمان مستقبلاً نائبة بان (دالاتي ونهرا jpg)

واصلت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، آشا روز موجيرو زيارتها بيروت، وجالت أمس على كل من الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي.

وبحثت موجيرو مع سليمان في قصر بعيداً العلاقة القائمة بين لبنان والمنظمات التابعة للأمم المتحدة العاملة فيه، وكذلك العلاقة مع القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (يونيفيل) ومسار تطبيق القرار ١٧٠١، إضافة إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط ككل. كما التقت ميقاتي في السراي الكبير.

من جهة ثانية، عقدت منظمة «إسكوا» أمس «المجتمع الدولي حول التنمية بالمشاركة وتنمية التزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية» يومي الاربعاء والخميس الماضيين في بيت الأمم المتحدة في بيروت. وشارك في أعمال المنتدى قادة ميدانيون وناشطون سياسيون وخبراء وممثلون لحكومات ومنظمات مجتمع مدني، إضافة إلى ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية.

«إسكوا» ولد هلال كلمة «وألقى رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في المنظمة، وأكد فيها أن «إسقاط النظم السياسية، ممثلة بسلطة الدولة، ليس كافياً لإحداث الانتقال نحو الديمقراطية، وهو انتقال مرتبط بالثقافة السياسية لقوى التغيير وما تعتمده في عملها من وسائل وأساليب»، لافتاً مؤسسات الدولة وهيأكلي إدارتها ليست مهيبة للتغيير المطلوب إحداثه في الوظائف والعلاقات الاجتماعية «إلى أن التي تدعم مسار الانتقال الديمقراطي».

#### استلة عن قوى التغيير

ورأى أنه «بعد سقوط السلطات السياسية، أو في مراحل الصراع لإسقاطها، تُطرح أسئلة عن طبيعة برامج قوى التغيير ورؤيتها السياسية في إقامة أنظمة الدولة الديمقراطية، أي دولة القانون والمؤسسات

وفي حين تتوافق مجموعات واسعة من القوى السياسية على الخيار الديمقراطي، وبعض الأهداف العامة لبرامج الإصلاح الديمقراطي، فإن خلافات قد تظهر في ترجمة أهداف عامة كهذه، وبخاصة حال مسائل وتحديات ممارسة

## نافذة على الأمم المتحدة

المستقبل - الاربعاء 30 تشرين الثاني 2011 - العدد 4187 -

نافذة على الأمم المتحدة، زاوية أسبوعية مخصصة لأخبار ومعلومات الأمم المتحدة ذات الصلة ببلدان والبلدان المجاورة. وتهدف إلى نشر الوعي السليم والمعرفة الدقيقة في ما يتعلق بعمل المنظمة الدولية ومشاريعها وعملياتها وبرامجها ورسائل أمينها العام ورؤسائه وكالاتها وبرامجها المتخصصة.

### "إسكوا" تناقش مسار الانتقال الديمقراطي

عقدت الإسكوا "المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، وذلك يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 في بيت الأمم المتحدة في بيروت. شارك في أعمال المنتدى قادة ميدانيون وناشطون سياسيون وخبراء وممثلون لحكومات ومنظمات مجتمع مدني ومراكز بحوث وهيئات أكademie وإعلامية، إضافة إلى ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية.

ألقى رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في "إسكوا" وليد هلال كلمة افتتاحية أشار فيها إلى أن إسقاط النظم السياسية مثل سلطة الدولة ليس كافياً على أهميته لإحداث الانتقال نحو الديمقراطية، الذي قال إنه انتقال مرتبط بالثقافة السياسية لقوى التغيير وما تعتمده في عملها من وسائل وأساليب. وقال هلال إنه في حين تتوافق مجموعات واسعة من القوى السياسية حول الخيار الديمقراطي وحول بعض الأهداف العامة لبرامج الإصلاح الديمقراطي إلا أن خلافات قد تظهر في ترجمة مثل هذه الأهداف العامة، خاصة حال مسائل وتحديات ممارسة الحرية الفردية والحقوق الفردية بصفتها شروط المواطنة وركيزة الديمقراطية على حد سواء. وأوضح هلال أن قضية الثقافة الديمقراطية هي قضية مرتبطة بقدرة المؤسسات والمنظمات كافة، وبالتالي فإن ضعف واحدة من هذه المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى تأثيرات على وظائف سواها من المؤسسات والمنظمات. وأضاف أن هذه التأثيرات لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج الانتقال الديمقراطي، بحيث تكون برامج متعددة الجوانب ومتكلمة المستويات، والأهم من ذلك كله أن تكون برامج قابلة للتنفيذ في ما تضعه من أهداف لترشيد وظائف المؤسسات وتطوير أدائها.

وقال هلال إن أدوار الحكومات الوطنية، والمجتمعات المدنية، وقطاعات الأعمال والمهن، وحكومات الدول المتقدمة، والمنظمات الإقليمية والدولية أصبحت عرضة للتغيير في ما يخص صنع القرار، مشيراً إلى أنه يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة، بصفتها شريكاً لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، من خلال مساهمتها في عمليات الإصلاح وبناء القدرات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي. واختتم قائلاً إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم مكانة المرأة، وهي التي ساهمت بفاعلية في الحراك الاجتماعي، وأصبح من غير المقبول عدم إشراكها في صنع القرار، بما يستتبع ذلك من توفير ما يلزم إشراكها من إطار وظروف تمكينية وفرات قيادية.

تركزت مناقشات المنتدى على المتغيرات التي تشهدها دول المنطقة، منذ مطلع العام 2011، والتي تؤدي إلى مراجعة الخيارات السياسية لهذه الدول وتزايد اهتمامها بمسار الانتقال الديمقراطي بوصفه خياراً يتيح فرص التنمية بالمشاركة وتحقيق السلام والأمن داخل كل بلد وفي العلاقة مع سائر بلدان العالم.

تركّزت توصيات المنتدى على ضرورة بلورة رؤية جديدة لمقاربة التغيرات الجارية في المنطقة العربية، والتي تتضمن فرصة نادرة لإحقاق التنمية بين المجتمعات العربية ونظرائها في الغرب، حيث أصبح بالإمكان التفاوض على عقد اجتماعي جديد يقدر عال من التوازن والندية. كما شدد المشاركون على ضرورة إشراك القوى السياسية الجديدة والمنبقة من الحراك الاجتماعي في صياغة توجهات هذه الرؤية وتحديد أطرها المفاهيمية وغاياتها وآليات تطبيقها.



## متفرقات - المنتدى الدولي حول "الانتقال الديمقراطي" في الاسكوا اوصى بـ"ضرورة بلورة رؤية جديدة للمتغيرات في المنطقة العربية"

Fri 25/11/2011 15:19

اطبع هذا الموضوع | اغلق هذه النافذة 

وطنية - 2011/11/25 عقدت "الإسكوا" على مدى يومين "المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، شارك فيه قادة ميدانيون وناشطون سياسيون وخبراء وممثلون لحكومات ومنظمات مجتمع مدني ومراكز بحوث وهيئات أكاديمية واعلامية، إلى ممثلي لوكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية دولية.

هلال وألقى رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في "الإسكوا" وليد هلال كلمة افتتاحية، أشار فيها إلى أن "إسقاط النظم السياسية ممثلة بسلطة الدولة ليس كافيا على أهميته لإحداث الانتقال نحو الديمقراطية"، وقال: "هو انتقال مرتبط بالثقافة السياسية لقوى التغيير وما تعتمده في عملها من وسائل وأساليب".

ورأى انه "في حين تتوافق مجموعات واسعة من القوى السياسية حول الخيار الديمقراطي وبعض الأهداف العامة لبرامج الإصلاح الديمقراطي، إلا أن خلافات قد تظهر في ترجمة مثل هذه الأهداف العامة، خصوصا حال مسائل وتحديات ممارسة الحرية الفردية والحقوق الفردية بصفتها شروط

**المواطنة وركيزة الديمقراطية على حد سواء".**

وأوضح أن "قضية الثقافة الديمقراطية هي قضية مرتبطة بقدرة المؤسسات والمنظمات كافة، وبالتالي فإن ضعف واحدة من هذه المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى تأثيرات على وظائف سواها من المؤسسات والمنظمات"، معتبراً أن "هذه التأثيرات لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج الانتقال الديمقراطي، بحيث تكون برامج متعددة الجوانب ومتكلمة المستويات، والأهم من ذلك كله أن تكون برامج قابلة للتنفيذ في ما تضعه من أهداف لترشيد وظائف المؤسسات وتطوير أدائها".

ولفت إلى أن "أدوار الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية وقطاعات الأعمال والمهن وحكومات الدول المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية، أصبحت عرضة للتغيير في ما يخص صنع القرار"، مشيراً إلى أنه "يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة بصفتها شريكاً لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، من خلال مساهمتها في عمليات الإصلاح وبناء القدرات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي".

ودعا هلال الأمم المتحدة إلى أن "تدعم مكانة المرأة، وهي التي ساهمت بفعالية في الحراك الاجتماعي، وأصبح من غير المقبول عدم إشراكها في صنع القرار، بما يستتبع ذلك من توفير ما يلزم إشراكها من إطار وظروف تمكينية وقدرات قيادية".

وبحسب بيان الدائرة الإعلامية في "الإسكوا" فقد تركزت مناقشات المنتدى على "المتغيرات التي تشهدها دول المنطقة منذ مطلع العام 2011، وتركزت التوصيات على ضرورة بلورة رؤية جديدة لمقاربة التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، تتضمن فرصة نادرة لاحقاق الندية بين المجتمعات العربية ونظرائها في الغرب، حيث أصبح بالإمكان التفاوض على عقد اجتماعي جديد يقدر عال من التوازن والندية، وشدد المشاركون على ضرورة إشراك القوى السياسية الجديدة والمنبثقة من الحراك الاجتماعي في صياغة توجهات هذه الرؤية وتحديد إطارها المفاهيمية وغاياتها وأليات تطبيقها".

م.ع.ش.

NNA 2011 All rights reserved ©

السفير

مدونة السفير | الصفحة الأولى | 12046 | 26/11/2011

نافذة صوت وصورة | قضايا وراء كتاب السفير | رسم الصفحة الأخيرة | صوب ورويات | أخبار لبنان | عربي ودولي | أقسام | الأرشيف | على الصفحة | فلسطين | منظمة التحرير: الهوية والكيان | هذا النشر مع السفير

**المحتوى الدولي حول «الانتقال الديمقراطي»**

عقدت «الاسكوا» على مدى يومين، «المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وسوسيه التراث: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية»، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، شارك فيه قادة مديلين وآشطبون سياسيون وخبراء وملئون بحكومات ومؤسسات مجتمع مدني ومرأة بحوث وهيئات أكademie واعلامية، إلى ممثلين لوكالات تابعة للأمم المتحدة ونظمات إقليمية ودولية.

وبحسب بيان الدائرة الإعلامية في «الاسكوا»، تركزت ماقشتات المنتدى على «النضرات التي شهدتها دول المنطقة منذ مطلع العام 2011»، وتركزت التوصيات على صورة رؤية جديدة لمقاييس التغيرات الحاملة في المنطقة العربية، تتضمن فرصة نادرة لإحقاق التباين بين المجتمعات العربية وطريقها في الفرب، حيث أصبع بالإمكان التفاوض على عقد اجتماعي جيد يقدر عال من التوار وتنبئه، وشدد المشاركون على «ضرورة إشراك القوى السياسية الجديدة والمتبقية من الحراك الاجتماعي في صياغة توجّهات هذه الرؤية وتجميد إطارها المعاقيمه وعالياتها وأليات تطبيقها».

**تحطيم خاصة**

- فلسطين
- تونس
- مصر
- البحرين
- لبنان
- اليمن
- سوريا
- صحف مجهولة من حرب تموز

**شباب فلسطين**

e-jareedeh®

السفير

الراجل إعادة كتابة الرقم الموجود في الصورة 485572

إرسال

أقصى حد للمشاركة هو 350 حرفاً - شرط الاستخدام  
تم مراجعة المشاركات قبل نشرها

الرجاء إعادة كتابة الرقم الموجود في الصورة

حالات الطقس

بيروت 18°C

عيون

لحن معك

الأسبوع بالصور

نسمع إقتراحاتكم

شباب

ضيفة

شباب السفير

## المنتدى الدولي حول "الانتقال الديمقراطي" في الاسكوا

2011-11-25

عقدت "الإسكوا" على مدى يومين "المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، شارك فيه قادة ميدانيون وناشطون سياسيون وخبراء وممثلون لحكومات ومنظما مجتمع مندى ومراكيز بحوث وهيئات أكademie وإعلامية، إلى ممثلي لوكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية.

وألقى رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة في شعبة التنمية الاجتماعية في "الإسكوا" وليد هلال كلمة افتتاحية، أشار فيها إلى أن "إسقاط النظم السياسية ممثلة بسلطة الدولة ليس كافياً على أهميته لإحداث الانتقال نحو الديمقراطية"، وقال: "هو انتقال مرتبط بالثقافة السياسية لقوى التغيير وما تعتمده في عملها من وسائل وأسلوب".

ورأى انه "في حين تتوافق مجموعات واسعة من القوى السياسية حول الخيار الديمقراطي وبعض الأهداف العامة لبرامج الإصلاح الديمقراطي، إلا أن خلافات قد تظهر في ترجمة مثل هذه الأهداف العامة، خصوصاً حيال مسائل وتحديات ممارسة الحرية الفردية والحقوق الفردية بصفتها شروط المواطنة وركيزة الديمقراطية على حد سواء".

وأوضح أن "قضية الثقافة الديمقراطية هي قضية مرتبطة بقدرة المؤسسات والمنظمات كافة، وبالتالي فإن ضعف واحدة من هذه المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى تأثيرات على وظائف سواها من المؤسسات والمنظمات"، معتبراً ان "هذه التأثيرات لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج الانتقال الديمقراطي، بحيث تكون برامج متعددة الجوانب ومتكلمة المستويات، والأهم من ذلك كله أن تكون برامج قابلة للتنفيذ في ما تضعه من أهداف لترشيد وظائف المؤسسات وتطوير أدانها".

ولفت إلى ان "أدوار الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية وقطاعات الأعمال والمهن وحكومات الدول المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية، أصبحت عرضة للتغيير في ما يخص صنع القرار"، مشيرة إلى أنه "يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة بصفتها شريكاً لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، من خلال مساهمتها في عمليات الإصلاح وبناء القرارات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي".

ودعا هلال الأمم المتحدة إلى أن "تدعم مكانة المرأة، وهي التي ساهمت بفعالية في الحراك الاجتماعي، وأصبح من غير المقبول عدم إشراكها في صنع القرار، بما يستتبع ذلك من توفير ما يلزم إشراكها من إطار وظروف تمكنية وقدرات قيادية".

وبحسب بيان الدائرة الإعلامية في "الإسكوا" فقد تركزت مناقشات المنتدى على "المتغيرات التي تشهدها دول المنطقة منذ مطلع العام 2011، وتركزت التوصيات على ضرورة بلورة رؤية جديدة لمقاربة التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، تتضمن فرصة نادرة لإنفاق الندية بين المجتمعات العربية ونظرائها في الغرب، حيث أصبح بالإمكان التفاوض على عقد اجتماعي جديد بقدر عالٍ من التوازن والندية، وشدد المشاركون على ضرورة إشراك القوى السياسية الجديدة والمنبثقة من الحراك الاجتماعي في صياغة توجهات هذه الرؤية وتحديد إطارها المفاهيمية وغاياتها وأدوات تطبيقها".



العالم

## منتدى للاسكوا يؤكد ضرورة رؤية جديدة للمتغيرات في المنطقة العربية

الجمعة 25 نوفمبر 2011 -- 5:49 م

اعتبر رئيس قسم التنمية الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" وليد هلال أن إسقاط النظم السياسية ليس كافيا على أهميته لإحداث الانتقال نحو الديمقراطية.

وأوضح هلال، في ختام أعمال المنتدى الدولي حول التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات الذي نظمته الإسكوا في مقرها ببيروت واستمر يومين، أنه في حين تتوافق مجموعات واسعة من القوى السياسية حول الخيار الديمقراطي وبعض الأهداف العامة لبرامج الإصلاح الديمقراطي فإن خلافات قد تظهر في ترجمة مثل هذه الأهداف خصوصا حيال مسائل وتحديات ممارسة الحرية الفردية والحقوق الفردية بصفتها شروط المواطنة وركيزه الديمقراطية على حد سواء.

ووصف قضية الثقافة الديمقراطية بازها قضية مرتبطة بقدرة المؤسسات والمنظمات وأي ضعف في واحدة من هذه المؤسسات والمنظمات يؤدي إلى تأثيرات على وظائف سواها من المؤسسات والمنظمات.

واعتبر أن هذه التأثيرات لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج الانتقال الديمقراطي بحيث تكون برامج متعددة الجوانب ومتكلمة المستويات والأهم من ذلك كله أن تكون برامج قابلة للتنفيذ فيما تضعه من أهداف لترشيد وظائف المؤسسات وتطوير أدائها.

ولفت إلى أن أدوار الحكومات الوطنية والمجتمعات المدنية وقطاعات الأعمال والمهن وحكومات الدول المتقدمة والمنظمات الإقليمية والدولية أصبحت عرضة للتغيير فيما يخص صنع القرار مشيرا إلى أنه يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة بصفتها شريكا لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين من خلال مساحتها في عمليات الإصلاح وبناء القدرات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي.

الرجوع للأخبار